جامعة السلطان قابوس
مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

Sultan Qaboos University
Journal of Arts & Social Science

دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني (الضرورات والمستلزمات)

عبدالرحمن صوفي عثمان

أستاذ
قسم الاجتماع والعمل الاجتماعي
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس
asofy@squ.edu.om

محمود محمود عرفان

أستاذ مساعد
قسم الاجتماع والعمل الاجتماعي
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس
sarhan@squ.edu.om

٦٧

دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني (الضرورات والمستلزمات)

عبدالرحمن صوفي عثمان محمود محمود عرفان

مستخلص

يهدف البحث إلى تحديد خصائص ووظائف المجتمع المدني في المجتمع العماني، والوقوف على أهم معوقاته وتحديد آليات تفعيله، ويعد هذا البحث من البحوث الوصفية التحليلية باستخدام المسح الاجتماعي لأعضاء مجالس الإدارة في منظمات المجتمع المدني بمحافظة مسقط باستخدام دليل المقابلة لهم، وقد تم إجراء هذه المقابلات خلال الفصل الدراسي خريف ٢٠١٢م.

وقد توصل البحث الى ان منظمات المجتمع المدني تواجه مجموعة من المعوقات التي تحول دون تحقيق أهدافها منها: معوقات راجعة إلى أهداف المنظمة، الهيكل الإداري والتنظيمي، التمويل والموارد المالية، لوائح ونظم العمل، برامج المنظمة، التدريب، التنسيق والتشبيك، واقترح الباحثان بعض الآليات لمواجهة هذه المعوقات.

الكلمات الدالة: منظمات المجتمع المدني، المجتمع العماني، الخصائص والوظائف

The Role of Civil Society Organizations in Supporting Social Welfare Services in the Omani Society: Necessities and Provisions

Abd El Rahman Sofy Mahmoud Mahmoud Erfan

Abstract

This research aims to determine the characteristics and functions of civil society in the Omani society, focusing on its most important constraints, and determining the mechanisms for its activation. The research is descriptive and analytical, and is based on social surveying of members of the boards of directors of civil society organizations in Muscat governorate. The research uses an interview schedule, which was administered during Fall 2012 semester.

The research found out that civil society organizations face a range of obstacles that prevent them from achieving their goals. These include, constraints due to the goals of the organization, administrative and organizational structure, funding and financial resources, regulations and work systems, organization's programmes, training, coordination and networking. The research suggests some mechanisms with a view to addressing these constraints.

Keywords: Civil Society Organizations, Omani Society, Characteristics and Functions

مقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين نمو حركة المؤسسات غير الحكومية وتطورها؛ الأمر الذي مهد لتصاعد موجات فكرية حول المجتمع المدني ودوره كشريك أساسي في التنمية، وأصبحت قضايا المجتمع المدني تمثل إحدى أهم القضايا المطروحة على جدول أعمال القرن الحادي والعشرين (صوفي،٢٠٠٩: ١٨٩)، ويأتي دور هذه المؤسسات باعتبارها قناة تنموية تعمل على توعية أفراد المجتمع بأهداف وبرامج التنمية المحلية، وتعمل على دمج مصالح ورغبات الشرائح في المجتمع وتقديمها في شكل طلبات للسلطات المحلية أو الوطنية من أجل تحقيقها.

وتعدُّ المشاركة خيارا استراتيجيا لا مفر منه في الوقت المعاصر ومطلبا في ظل تحديات العولمة وتياراتها التي تفرض نفسها على الساحة العالمية، ويعتمد صياغة سياسات الرعاية الاجتماعية في أي مجتمع على المساحة المتاحة للمشاركة الفاعلة في صياغة تلك السياسات وأطرها الموجهة لتقديم خدمات وبرامج الرعاية الاجتماعية، وأكثر من ذلك في تحديد الأولويات وتنفيذ السياسات ومتابعتها ومراقبة تنفيذها وتقويمها؛ مما يؤثر إيجابيا على ارتباط السياسات الاجتماعية بالواقع المجتمعي ومن ثَمَّ مقابلة الحاجات وتحقيق الأهداف الاجتماعية.

والمشاركة هي عملية مكملة لمنظومة الدولة ومؤسسات العمل الأهلي، وكأن كفاءة هذه المؤسسات تتمثل في استعادة التوازن ومواجهة المشكلات والتفاعلات المتبادلة بين هذه المنظومة الثلاثية، ورغم أن ذلك لا يعفي الدولة من مسئولياتها السيادية ودورها التوجيهي والتشريعي والرقابي والتنشيطي، وأن التوازن الدقيق بين أضلاع المشاركة الثلاثية المتمثلة في الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ضرورة أساسية ومطلبُ أكثر إلحاحا، فهيمنة ضلع واحد من أضلاع المشاركة يعد من المعوقات التي تحد من صحوة وفعالية الضلعين الآخرين، وتمنع تطور مجتمع مدني حقيقي بمؤسسية فعالة ومستقلة، ويؤثر ذلك في رسم وصياغة سياسات رعاية اجتماعية غير مواتية ولا تتوافق مع حاجات الواقع المجتمعي في كل مجالات الرعاية الاجتماعية، فقبل أن تكون منظمات المجتمع المدني بديلاً خدمياً للدولة يجب أن تشارك بفاعلية في رسم وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية لهذه الخدمات، وتفعيل قدراتها الذاتية والإدارية وقدرتها على التنافس في ظل نظام السوق، ومنحها العديد من المزايا كالمزايا التكنولوجية وتقديم مساعدات متبادلة بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وتكيفها مع اقتصاد السوق واستقطاب عملائها وتشجيع ومساندة الرأي العام كقوة محركة لفعالية هذه المنظمات وتدعيم قوتها ككيان مستقل في رسم هذه السياسات.

هذا وقد شهد المجتمع العماني جملة من التحولات السريعة، والإنجازات التنموية منذ بداية عصر النهضة المباركة في بداية السبعينيات، ولاسيما في مجال التعليم، وتعليم المرأة على وجه الخصوص؛ مما أدى إلى تطور درجة الوعي الاجتماعي لدي المواطنين، إضافة إلى رفع مستواهم المعيشي، الأمر الذي أدى إلى ميل المواطن العماني نحو تكوين الجماعات والهيئات الأهلية إيمانا منه بالمشاركة الاجتماعية والتنموية، واستغلالا لمنجزات تجربة الشورى بالسلطنة التي بدأت في بداية الثمانينيات بإنشاء المجلس الاستشاري عام ١٩٨١م، وتطويره إلى مجلس الشورى في عام ١٩٩٦م، ولعل المتتبع لمسيرة تطور المجتمع المدني في سلطنة عمان، سيلاحظ دون شك أن الجمعيات النسوية هي الأكثر ذيوعا وانتشارا على اعتبار أن فئة النساء هي الفئة الأكثر حاجة لخدمات الرعاية الاجتماعية؛ ولزيادة مشاركتهن في التنمية المجتمعية والوعي بمشكلات المجتمع، وإن هاجس التنمية هو المحرك الأساسي لكل المنظمات والجمعيات بمختلف مجالاتها وبرامجها المحلية، انطلاقا من مقاربة حقوقية أساسية وهي أن التنمية هي حق من حقوق الإنسان، يجب العمل من أجل إقراره ونشره بين كل المواطنين.

وتبنت سلطنة عمان في تحديدها لمنظمات المجتمع المدني المفهوم المعتمد في أغلب الدول العربية، إذ حدد تقرير التنمية البشرية تعريف المجتمع المدني بالسلطنة بأنه "جملة التنظيمات والممارسات والوسائل التي تنشأ في استقلال عن الدولة، ويكون هدفها توسيع نطاق المشاركة من خلال توسيع العمل الأهلي التطوعي، وعلاوة على ذلك فإن الهدف من قيام منظمات أهلية/ غير حكومية هو حماية المصالح المشروعة للأفراد والجماعات الذين يقررون العمل معًا من خلال هذه المنظمات، بل وحماية المصالح العامة للبلاد في بعض الأحيان (وزارة التنمية الاجتماعية، تقرير التنمية البشرية: ١٧٩)، ويلاحظ أنه في العقدين السابقين فإن هناك تخفيفا للقيود الموضوعة على تشكيل ونشاط منظمات المجتمع المدني ومشاركتها في النشاطات الخليجية والعربية والدولية، وهناك اهتمام بتشكيل جمعيات أهلية في القطاعات النسائية والطفولة والمعاقين والمسنين. (المحروقي،٢٠٠٧: ٣٣)، ومما سبق تبلورت مشكلة البحث في الوقوف على دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

١. تحديد خصائص ووظائف المجتمع المدني في المجتمع العماني.

٢. الوقوف على المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في المجتمع العماني.

٣. تحديد آليات تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في المجتمع العماني.

تساؤلات البحث:

يحاول هذا البحث الاجابة عن التساؤلات الرئيسة الآتية:

١. ما خصائص المجتمع المدني في المجتمع العماني؟

٢. ما وظائف المجتمع المدني في المجتمع العماني؟

٣. ما المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في المجتمع العماني؟

٤. ما الآليات التي تؤدي إلى تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في المجتمع العماني؟

الإجراءات المنهجية للبحث

يعد هذا البحث من نوع البحوث الوصفية التحليلية التي تستهدف تحليل التراث النظري والمشاهدات الواقعية من خلال الزيارات الميدانية لبعض منظمات المجتمع المدني في المجتمع العماني ومقابلة بعض المسئولين فيها، بالإضافة الى تحليل بعض الدراسات والأبحاث السابقة عن خدمات الرعاية الاجتماعية في بعض مجالات ممارسة الخدمة الاجتماعية في المجتمع العماني، وسيتم تناول الموضوع من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم الرعاية الاجتماعية وخصائصها.

المحور الثاني: مفهوم المجتمع المدني وأركانه.

المحور الثالث: خصائص المجتمع المدني.

المحور الرابع: وظائف المجتمع المدني.

المحور الخامس: دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمع العماني.

المحور السادس: معوقات مؤسسات المجتمع المدني في المجتمع العماني في إطار التغيرات المجتمعية.

المحور السابع: آليات تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية.

المحور الأول: مفهوم الرعاية الاجتماعية وخصائصها

تعرف الرعاية الاجتماعية بأنها ظاهرة إنسانية قديمة نشأت مع نشأة المجتمع الإنساني وتطورت بتطوره، فهي في مفهومها العام وقبل اكتسابها الطابع المهني ما هي إلا جهود إنسانية استهدفت مساعدة الإنسان عند الحاجة والعوز فهي ظاهرة اجتماعية دائمة عاشت عمر الإنسانية كلها وستظل تعيش ما دام هناك حاجات إنسانية، وفي حين كانت الرعاية الاجتماعية تؤدى عن طريق منظمات رعاية اجتماعية طوعية محدودة الموارد، أصبحت تؤدى الآن عن طريق الحكومات ذات الموارد الكبرى، وفي حين كانت المساعدة تؤدى اختيارا للمحتاج أصبحت الرعاية الاجتماعية من حقوق المواطنين والتزامًا من جانب الحكومة لرعاياها، وفي حين كانت الرعاية الاجتماعية تؤدي للمحتاجين والمحرومين فقط أصبحت تؤدى لجميع المواطنين كحق وليس كمنحة أو إحسان، وأصبحت تؤدى للقادر وغير القادر، وأصبحت تغطي مناطق كثيرة ومتنوعة من النشاط الإنساني كالتعليم والرعاية الصحية والتأمينات الاجتماعية ورعاية المسنين والشباب والأطفال.. إلخ(عبد العال، ١٩٩٩: ٦٦).

وظهرت الرعاية الاجتماعية حديثا كاستجابة للمشكلات الاجتماعية المعروفة أو لتحسين مستوى معيشة الناس الذين يواجهون مخاطر في حياتهم، وتشمل الرعاية الاجتماعية نظام توزيع الموارد على أساس من القيم مثل المال والوظائف والإسكان، والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية (Reid, 1995:2206).

وتعد الرعاية الاجتماعية بمثابة تلك النشاطات التي تقوم بها الدولة أو المنظمات غير الحكومية لتأدية خدمات لمواطنين يحتاجون إليها، وتتميز الرعاية الاجتماعية الحكومية بالذات بأنها تؤدى في ظل سياسة قومية وخطة عامة بغرض توفير خدمات أساسية للمواطنين كافة كالتزام من جانب الدولة إزاء مواطنيها (عبد العال، ١٩٩٠: ١٦٥)، وتشير الرعاية الاجتماعية بصفة عامة إلى الأنشطة المنظمة لمؤسسات حكومية كانت أو أهلية والتي تسعى إلى منع الحاجة والمساهمة في حل المشكلات الاجتماعية أو تحسين الأحوال الاجتماعية للأفراد والجماعات والمجتمعات، وهذه الأنشطة تتضمن جهود مختلف المهنيين مثل الأطباء والممرضين والقانونيين والمهندسين والمعلمين والأخصائيين الاجتماعيين (Dunkle, 1981:744).

ويعرف قاموس الخدمة الاجتماعية عام ١٩٨٧م الرعاية الاجتماعية بأنها "نظام قومي للدولة يشتمل على البرامج والمساعدات والخدمات التي تساعد الناس على إشباع حاجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية، والتي تعد أساسية للحفاظ على كيان المجتمع، وأيضا تحقيق الرفاهية والخير لكل أفراد المجتمع (Barker,1981:154)، وتتضمن الرعاية الاجتماعية القوانين والبرامج والفوائد والخدمات التي

تؤكد وتدعم مقابلة الاحتياجات الأساسية للسكان، وتحسين وظيفة النظام الاجتماعي وبرامج الرعاية الاجتماعية تمد الأفراد والجماعات بالخدمات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة والتي تؤثر على معيشة كل مواطني الدولة (bell, 1987:2).

وتتعلق الرعاية الاجتماعية بالجهود التي تبذل لرفع المستوى المعيشي للإنسان ككائن اجتماعي وتوفير الاحتياجات الإنسانية والتي تشمل الأمن والصحة والإسكان والتعليم وخدمات الضمان الاجتماعي وغيرها (Johnson,1995:17)، وبالتالي فهي تُعنى بتوفير الحياة الكريمة للمواطنين في المجتمع(عبد اللطيف،٢٠٠٨م: ٢٥)، كما تشير الرعاية الاجتماعية إلى مجموعة الخدمات التي تستهدف الارتقاء بظروف معيشة أفراد المجتمع وزيادة معدلات الرفاهية لهم في مجالات الطفولة والشباب والأسرة والمسنين والمعوقين، وكذلك فيما يتصل بالشئون الاجتماعية والعمل والتعليم والصحة والإسكان ومكافحة تلوث البيئة بمختلف صوره وتعدد أنواعه (مختار، ١٩٩٥: ٢١٣).

وتعرف الرعاية الاجتماعية أيضا على أنها ذلك الجهد المنظم للمجتمع لحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وإشباع الحاجات الإنسانية؛ كي تؤدي إلى تحسين مستوى رفاهية الناس، كما تتصل الرعاية الاجتماعية بتقديم الخدمات الاجتماعية للمحتاجين إليها (السنهوري، ١٩٩٨: ٣٧)، وفي إطار ماسبق يمكن تحديد مفهوم الرعاية الاجتماعية على إنها:

١. خدمات منظمة تهدف إلى إحداث تغيير اجتماعي مقصود ومخطط؛ لتحقيق الرفاهية للإنسان تقوم بها هيئات حكومية وأهلية.

٢. تنظم هذه الجهود تشريعات قانونية تكفل الحق والعدل والمساواة لكل المواطنين.

٣. تستهدف توفير الخدمات التي تشبع حاجات الأفراد والجماعات وتكفل الارتقاء بمستوى معيشتها في ضوء ظروف المجتمع.

٤. تستمد الرعاية الاجتماعية قوتها من القيم الروحية وتعاليم الشرائع السماوية التي تحث الإنسان على مساعدة أخيه الإنسان.

٥. تلتزم الرعاية الاجتماعية بالسياسة العامة في المجتمع، كما أنها تقوم في حدود ما هو متاح من موارد وإمكانيات.

٦. يمارسها متخصصون في مجالات متعددة، ويمثل الأخصائي الاجتماعي أحد المهتمين الذين يقدمون الخدمات للعملاء كأفراد أو جماعات أو المجتمع ككل.

٧. برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية لا تسعى أساسا إلى تحقيق الربح المادي بل تسعى إلى إشباع الاحتياجات وسد الثغرات التي تعوق المجتمع عن تحقيق أهدافه.

خصائص الرعاية الاجتماعية

١. هي جهود مادية وبشرية تهدف إلى معالجة الأمراض الاجتماعية وإزالة العقبات التي تعترض نمو الأفراد والجماعات وتكيفهم مع بيئاتهم الاجتماعية، أي هي ذات هدف علاجي أساسا، وإن نجم عنها بالضرورة تحقيق أهداف إنمائية ووقائية كذلك.

٢. هي تحقق أهدافا إنتاجية لصالح المجتمع ذاته بمعنى أنها تزيد من موارده البشرية والمادية، وبالتالي من دخله القومي بما يعود في النهاية على أفراد هذا المجتمع بالنفع والفائدة.

٣. تعد قيمة أخلاقية مجردة استمدت وجودها من القيم الروحية والإنسانية التي تحث على مساعدة الإنسان لأخيه الإنسان.

٤. ضرورة اجتماعية وظاهرة اجتماعية من خلق الوجود الاجتماعي ذاته تنشأ حتما في أي مجتمع إنساني من التفاعل الحتمي بين أفراده.

٥. تتسم جهودها بالتخطيط والتنظيم والشمول؛ بمعنى أنها تؤدى وفق السياسة العامة للمجتمع وموارده وفلسفته الخاصة، ووفق خطط مرسومة منتظمة قائمة على أسس من البحث العلمي.

٦. تعبر عما وصل إليه المجتمع من حضارة وتقدم، بل هي مرتبطة بإمكانيات هذا المجتمع وموارده ونظمه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية والأخلاقية.

٧. يمارسها متخصصون في كافة مجالات الخدمات المختلفة كالطبيب البشري والنفسي والأخصائي والاجتماعي، والمدرب المهني، والمهندس، والمدرس، ورجل القانون والدين... إلخ، ويعاونهم في ذلك أجهزة إدارية وفنية للمعاونة في توصيل خدماتهم إلى مستحقيها؛ لتزويدهم بالبيانات اللازمة والإحصاءات المهمة.

٨. للرعاية الاجتماعية مؤسسات خاصة بها "حكومية وأهلية قومية وإقليمية ودولية"، وهي مؤسسات لها فلسفتها ولوائحها التي تحدد برامجها وأهدافها.

٩. تقدم الرعاية الاجتماعية بأشكالها ونوعياتها في مجتمعات متعددة مثل المجتمع الريفي، المجتمع الحضري، المجتمع الصناعي، المجتمع البدوي، المجتمع الرياضي، المجتمع العمالي، وعلى مختلف الأصعدة والمستويات بدءًا من المجتمع المحلي وانتهاءً بالمجتمع الدولي أو العالمي، وتمارس في مجالات وميادين متعددة لإشباع حاجات الإنسان في صورة الثلاثة كفرد، وكعضو في جماعات، وكعضو مُنتَمٍ إلى

مجتمعات (عبد العال وآخرون، ١٩٨٦: ٢٤ – ٢٧).

ويتضح من ذلك أن الرعاية الاجتماعية تعبر عن تلك الجهود الحكومية وغير الحكومية لمساعدة أعضاء المجتمع على أداء أدوارهم الاجتماعية بفاعلية أكثر كأفراد وكمشاركين في البناءات المنظمة في المجتمع حيث تعمل على تخفيف الآلام عن الناس الذين يحتاجون إلى المساعدة أو غير القادرين على إشباع حاجاتهم الأساسية من عملهم أو غير القادرين على التفاعل الإيجابي مع مجتمعاتهم في نطاق النظم الاجتماعية السائدة؛ لتحقيق أقصى تكيف ممكن مع البيئة الاجتماعية، ومن ناحية أخرى فإن تحليل الرعاية الاجتماعية يتطلب الإشارة إلى أهم القضايا المتصلة بها ومنها:

١. يجب تحديد خدمات الرعاية الاجتماعية التي تعظم مسئولية الدولة بالنسبة لجهود توفير مثل هذه الخدمات، وذلك يتطلب التوصل إلى تحديد علاقة متوازنة ومتكاملة بين النشاط الحكومي والنشاط الأهلي بالنسبة لكل مجال من مجالات الرعاية الاجتماعية.

٢. يجب أن تكون خدمات الرعاية الاجتماعية مدخلا للتغيير الاجتماعي أكبر من كونها وسيلة لمواجهة مشكلات التغيير الاجتماعي، والمشكلات المترتبة على جهود الإصلاح الاجتماعي.

٣. يجب تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية على أساس مفهوم التكافل الاجتماعي، وعلى أساس تحقيق أقصى قدر ممكن من العدالة الاجتماعية بين كافة فئات وطبقات المجتمع.

٤. يجب أن يتعاظم اهتمامنا بالكيف quality ونوعية الخدمة ومستوى أدائها عند توفير خدمات الرعاية الاجتماعية، وكذلك مدى فاعليتها أكثر من اهتمامنا بالكم quantity.

٥. يجب تقييم العائد الاجتماعي والاقتصادي لخدمات الرعاية الاجتماعية في ضوء التكلفة المباشرة وغير المباشرة لهذه الخدمات، والعمل باستمرار على أساس تعاظم العائد في مقابل التقليل ما أمكن من التكاليف.

٦. يجب الاهتمام بقياس الكفاءة Efficiency عند تقييم خدمات الرعاية الاجتماعية من خلال التركيز على معدلات الأداء االإنتاجية ومتغير الوقت، وكذلك الاهتمام بقياس الفاعلية Ef-fectiveness وهي المرتبطة بمدى قدرة الخدمة على إشباع حاجات من حصل عليها، ومدى قدرة الخدمة على مواجهة وحل المشكلات المجتمعية أي الاهتمام بموضوع التغذية العكسية Feed – Back بالنسبة لخدمات الرعاية الاجتماعية ومعرفة أداء ودور المستحقين للخدمات بصفة عامة، والذين حصلوا عليها بصفة خاصة في ضوء نتائج تقييم خدمات الرعاية الاجتماعية يتم تطويرها باستمرار، وقد تظهر الحاجة إلى تقديم خدمات جديدة (توفيق، ١٩٩٨: ٢١٣ – ٢١٤)

المحور الثاني: مفهوم المجتمع المدني وأركانه

أضحى مفهوم المجتمع المدني مفهوما أساسيا، وقد نظر الاقتصاديون والسياسيون الكلاسيكيون مثل جون ستيوارت ميل john Stuart mill، وأدم سميث Adam smith، للمجتمع المدني على أنه عالم الحرية المنضبطة على المستوى الاقتصادي والشخصي، ولكننا نجد هيجل من ناحية أخرى ينظر إلى المجتمع المدني نظرة أوسع باعتباره مكانا لأشكال القوة المعنوية غير الملحوظة والخفية من قوة الأنظمة الدينية والثقافية والتربوية والمؤسسات الأخرى.(Til,Van,2001:7)

ويعرف (خليل، ١٩٩٩: ١٢) المجتمع المدني من حيث المبدأ بأنه" نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، وهى علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع، والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسئوليات، ومحاسبة الدولة في كافة الأوقات التي يستدعي فيها الأمر محاسبتها، ومن جهة إجرائية، فإن هذا النسيج من العلاقات يستدعي لكي يكون ذا جدوى أن يتجسد في مؤسسات طوعية اجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية متعددة تشكل في مجموعها القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها مشروعية الدولة من جهة، ووسيلة محاسبتها إذا استدعى الأمر ذلك من جهة أخرى"، ويعرفه (الجنحانى، ١٩٩٩: ٣٦) "بأنه مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، ورغم أنه يعلي من شأن الفرد إلا أنه ليس مجتمع الفردية بل على العكس مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات.

ويعرف (شكر، ٢٠٠٤: ٣٢) المجتمع المدني بأنه "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها" ، وهذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف، وهكذا يستبعد من المفهوم المؤسسات الاجتماعية الأولية كالأسرة والقبيلة والعشيرة والطائفة الإثنية أو المذهبية أو الدينية، كما يستبعد منه المؤسسات السياسية والحكومية، ويبقى بذلك في نطاق

المجتمع المدني والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي.

ويتشكل المجتمع المدني من نطاق واسع من التنظيمات المختلفة في أغراضها وأحجامها وهياكلها التنظيمية وأساليبها في جمع الموارد اللازمة لمباشرة نشاطاتها؛ وينتظم في هذه المنظمات أفراد مستقلون يعملون طوعاً بشكل جماعي لتحقيق هدف مشترك في بيئة أو محيط عام للتعبير عن مصالحهم و أفكارهم ومبادئهم، والأصل في هذه المؤسسات أن تكون مستقلة عن الدولة، و أن تعمل خارج إطار تدخلها (وزارة الاقتصاد الوطني، ٢٠٠٣: ٢٢٣).

وتزداد أهمية المجتمع المدني لما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم، وتزيد من إفقارهم، وما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، ثقافة الإعلاء من شأن المواطن، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي والمساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات حتى لا تترك حكرا على النخب الحاكمة(ثابت، ١٩٩٩: ٢٠٠٠)، وفى هذا الإطار يرى المفكر والمناضل الإيطالي أنطونيو جرامشي أن المجتمع المدني ساحة للصراع داخل المؤسسات السياسية والنقابية والفكرية للمجتمع الرأسمالي، تمارس من خلاله الطبقة البورجوازية هيمنتها الثقافية أو تصعد من خلاله بشائر الهيمنة المضادة للطبقة العاملة (السيد: ١٩٩٧: ٣٢).

لقد شغل مفهوم المجتمع المدني حيزا واسعا من الخطاب العربي في العقدين الأخيرين، ولا يزال يشكل إحدى أهم المسائل التي تستحوذ على الاهتمامات الأساسية لهذا الخطاب، بحيث يمكن اعتباره جزءا أساسيا من بنيته، جنبا إلى جنب مع مسائل الديمقراطية والعلمانية وحقوق الإنسان والموقف من الآخر الغربي، ولكنّ اللافت هو التباس مفهوم المجتمع المدني وتناقضه واختلاطه في الفكر العربي الراهن إلى درجة يضيع معها جوهره ومضمونه والأسس التي يقوم عليها، مع تغييب المرجعية التي تسنده ويستمد منها وجوده ومكوناته وقيمه، ويرجع أصل هذا الاختلاط والالتباس إلى أنه لم يتم التعامل معه بوصفه مفهوما حديثا نشأ وتكوّن مع ثورة الحداثة العلمية والتقنية والإنتاجية في الغرب، مترافقة مع تحوّل غير مسبوق في السياسة والثقافة والفكر والاجتماع، ما أسس لنشوء مفهوم الفرد والحرية الفردية والعلاقات المدنية المختلفة، بما يشكل اختلافا جذريا عن تلك القائمة في مجتمع القبيلة والعشيرة والطائفة، أو ما يمكن تسميته بـ"المجتمع الأهلي" الذي تحدده الروابط الدموية القرابية أو العقدية الإيمانية، ولا يعد الاهتمام بالمجتمع المدني وقضاياه ودوره جديدا ولكنه ارتبط بتطور الفكر الإنساني من ناحية وارتباطه ارتباطا وثيقا بالتغيرات التي تطرأ على المجتمع الإنساني وأهدافه – ما تحقق منها وما لم يتحقق- من ناحية أخرى، وبالتالي فإن أي تغير في المجتمع الإنساني وأهدافه يلازمه تغير في مفهوم المجتمع المدني ومضمونه، كما يرتبط هذا المفهوم بتطوير مشاركة أفراد المجتمع والجهود والسياسات الرامية إلى تحقيق هذا التطور، ومن ثم يؤثر في تطور مفهوم المجتمع المدني ومضمونه وأدواره ومساهماته ما يلي:

١. تطور وتغير الفكر والمعرفة الإنسانية
٢. التغيرات المجتمعية
٣. تغير الأهداف المجتمعية
٤. جهود ومحاولات تفعيل المشاركة الإنسانية في المجتمع
٥. تغيير وتطوير مفهوم سلطة وهيمنة الدولة والمؤسسات الحكومية من خلال المركزيات المتسلطة
٦. تزايد الاهتمام بالتنمية البشرية وقدراتها
٧. الفعل الإرادي الحر أو التطوعي
٨. التواجد في شكل منظمات
٩. قبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين
١٠. عدم السعي للوصول إلى السلطة

ويدخل في دائرة مؤسسات المجتمع المدني طبقا لهذا المفهوم الذي يعتبر المجتمع المدني كياناً مجتمعياً منظما يقوم على العضوية المنتظمة تبعا للغرض العام أو المهنة أو العمل التطوعي، ولا تستند فيه العضوية إلى عوامل الوراثة وروابط الدم والولاءات الأولية مثل الأسرة والعشيرة والطائفة والقبيلة.

وتُعَدُّ الجمعيات الأهلية التطوعية مكونًا مهمًّا من مكونات المجتمع المدني. فمنظمات المجتمع المدني «Civil Society Organizations" هي منظمات غير حكومية بالدرجة الأولى، وتسهم بجهود تطوعية في مجالات الحياة المختلفة كما تقوم بترجمة الاحتياجات المحلية إلى أهداف وخطط عمل قابلة للتنفيذ (غواص،٢٠٠٧)، وبالتالي فإن أهم مكونات المجتمع المدني هي :

- النقابات المهنية والعمالية
- الحركات الاجتماعية
- الجمعيات الأهلية والجمعيات التعاونية
- نوادي هيئات التدريس بالجامعات
- النوادي الرياضية والاجتماعية
- مراكز الشباب والاتحادات الطلابية

- الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال
- المنظمات غير الحكومية الدفاعية والتنموية كمراكز حقوق الإنسان والمرأة والتنمية والبيئة.
- الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر
- مراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية.

ويمكن أن نحدد أركان المجتمع المدني فيما يلي:

١. شرعية وقانونية الوضع.
٢. العضوية الاختيارية.
٣. الاستقلالية التي تدعم قدراتها الذاتية في أن تحكم نفسها بنفسها.
٤. المشاركة الحرة التطوعية.
٥. البناء التنظيمي المرن الذي يرتبط بقيم الأعضاء لتنظيم مشاركاتهم الحرة.
٦. الارتباط بالسياق الحضاري الثقافي والاجتماعي المحلي.

المحور الثالث: خصائص المجتمع المدني

يتسم المجتمع المدني بمجموعة من السمات والخصائص التي تميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى والتي يجب الالتزام بها، لكي يكون قادرا على ممارسة نشاطه، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

١. القدرة على التكيف: ويقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي يعمل من خلالها، فكلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف، كانت أكثر فاعلية؛ لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها، وثمة عدد من المؤشرات في هذا الخصوص هي:

- التكيف الزمني: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن.
- التكيف الجيلي: ويقصد به القدرة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال.
- التكيف الوطني: ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات لأنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة بما يبعدها عن أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة (خربوش، ١٩٩٢: ٧١٩-٧٢٠).

٢. الإستقلال: يقصد به ألا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد بحيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها الوجهة التي تتفق مع رؤية المسيطر، وهذا يعني أن المجتمع المدني لا يمكن أن ينمو ويستمر دون أن يحتفظ بحد أدنى من الاستقلال الذي يتيح له أن يقيم علاقات اجتماعية متميزة. (غليون، ١٩٩٣: ٧٤٧)

٣. المؤسسات المتعددة: يستلزم قيام المجتمع المدني وجود مجموعة من المنظمات والمؤسسات والهيئات التي تعمل في ميادين مختلفة مثل الجمعيات الأهلية التي تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية، وجمعيات المرأة التي تدافع عن حقوق المرأة، والنقابات المهنية التي تدافع عن مصالح أعضائها وتسعى إلى رفع مستوى المهنية والمنظمات التي تدافع عن قضايا معينة مثل حقوق الإنسان وغيرها (الباز، ٢٠٠٠: ٦٤)

٤. الحرية: لن يكون للمجتمع المدني وجود دون تمتع الأفراد بحرية الاختيار والتعبير عن الإرادة؛ وعلى هذا نجد أن الفرد يسعى إلى الانضمام إلى التنظيمات والجمعيات باختياره وبإرادته الحرة؛ لتحقيق غاية معينة كالدفاع عن مصلحة أو قضية معينة تهمه، وأنها تختلف عن التنظيمات والمؤسسات الحكومية التي تجسد سلطة الدولة التي تفرض سيادتها وقوانينها على كل من يولد ويعيش في إقليمها دون قبول مسبق منهم (ثابت، ٢٠٠٥: ٢٦)

٥. التسامح: هو الذي يجعلنا نطلق صفة مدني على المجتمع، فالمجتمع الذي تسود فيه روح المدنية هو الذي يقبل فيه الأفراد والجماعات وجود آخرين، يختلفون معهم في الرأي والمصلحة، كما يحترمون حقوقهم في التعبير عن وجهات نظرهم وإن تعددت واختلفت الآراء والاتجاهات، وهو ظاهرة طبيعية وصحية، وإذا ارتبط التعدد بالتسامح والتعايش السلمي بين الأطراف المختلفة فإنه يتحول من سبب محتمل للانقسام والصراع إلى التعاون والتضامن بين الأفراد والجماعات، وهذا يعني أنه لابد أن تقبل منظمات المجتمع المدني بعضها بعضًا، وتتعاون معا في أداء مهامها المتنوعة، وأن تترك أي خصومات أو عداءات نابعة من السعي لتحقيق المصالح الشخصية إلى التعاون وتحقيق المصلحة العامة (عبد المسيح: ١٩٩٣، ٤٤٣).

وبعد هذا العرض يمكن لنا تحديد أهم الخصائص المميزة لمؤسسات المجتمع المدني:

١. أن يكون للمؤسسة موقعا متميزا على شبكة التخطيط وصنع واتخاذ القرار في المجتمع المدني.
٢. تكيف منظمات المجتمع المدني مع التطورات البيئية والتغيرات العالمية الجديدة.
٣. شعبية وديمقراطية منظمات المجتمع المدني.
٤. تدعيم استقلالية المؤسسات بأبعاد الاستقلالية المختلفة مما يتيح الفرصة لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في صياغة أطر السياسة الاجتماعية في المجتمع.
٥. أن تتضمن جميع منظمات المجتمع المدني قسمًا خاصًا بالمعلومات؛ إذ تؤثر المعلومات في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، وأن المؤسسات التي تملك المعلومات تكون أكثر قوة وتأثيرا من غيرها التي لا تملك المعلومات، بالإضافة إلى

حق منظمات المجتمع المدني في طلب المعلومات.

٦. تحديث ومرونة التشريعات التي تدعم وتشجع المشاركة الشعبية ويصاحب هذا التحديث وسائل تنفيذ هذه التشريعات.

٧. مرونة تغيير أهداف منظمات المجتمع المدني بحيث تستوعب دائما وبدرجة عالية من السرعة أي تغييرات تطرأ على المجتمع.

٨. تحديد وتوقع أدوار المشاركة الجماعية في أي خطة اجتماعية لتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية وتنفيذ سياساتها.

٩. التطوير التنظيمي والمؤسسي لمؤسسات المجتمع المدني بما يدعم قدراتها على استخدام أساليب الرقابة الذاتية(غير الرسمية) أكثر من الرقابة الرسمية وإزالة الحواجز بين قطاعات الهيكل التنظيمي.

١٠. تحقيق صورة فاعلة للاندماج بين مؤسسات الحكومة ومنظمات المجتمع المدني بما يدعم القدرة المجتمعية في الاعتماد الذاتي المتبادل بين مؤسسات المجتمع المختلفة وبما يعظم القوة التفاوضية لمنظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية ويعيد قدرتها على المنافسة.

اما فيما يتعلق بخصائص وسمات المجتمع المدني العماني فيمكن الإشارة إليها على النحو الاتي:

١. تتصف منظماته بقلة خبرتها الإدارية والمالية، وليس لديها رؤية أو رسالة واضحة مكتوبة ومفهومة لدي جميع أعضائها، وبالتالي فإن أنشطتها مرهونة بقدرات مجالس إداراتها.

٢. للقبلية دور محوري في التكوين الإداري لهذه المنظمات ولاسيما لدى جمعيات المرأة العمانية في المحافظات التي تقع خارج نطاق محافظة مسقط العاصمة، ويُعزى ذلك إلى التوزيع الجغرافي في سلطنة عمان بطبيعته التاريخية قبليا وفئويا.

٣. وتعد الشخصنة أبرز سماته، شأنه في ذلك شأن منظمات المجتمع المدني العربي، ويقصد بالشخصنة هنا ارتباط مجالس إدارة هذه المنظمات ببعض الشخصيات بصورة مزمنة مما يحد من انضمام أفراد المجتمع لعضوية كثير من هذه المنظمات.

٤. يتصف بضعف التمويل وعدم وجود دعم أو مصدر دخل ثابت يحقق لمنظماته الاستدامة بسبب ضعف العلاقة بينها وبين القطاع الخاص، كما يتصف بالأمية القانونية ولاسيما فيما يتعلق بالنظم التأسيسية لهذه المنظمات والتشريعات المنظمة لعملها.

٥. كما أن التشريعات المنظمة لعمل منظمات المجتمع المدني لا تلبي احتياجات المجتمع بصورة مرضية وتحد في بعض الأحيان من حراك المجتمع، مما يضعف قوة الشراكة بين مؤسسات الدولة.

٦. يتصف المجتمع المدني العماني بالمركزية؛ إذ إن معظم منظماته تتواجد في العاصمة وفى مراكز الولايات فقط باستثناء جمعيات المرأة العمانية.

٧. قلة الفئة المثقفة المنتسبة لعضوية منظماته بسبب عجز هذه المنظمات عن جذب الأعضاء إلى عضويتها ولاسيما في جمعيات المرأة العمانية.

٨. بالرغم من الجهود التي تقوم بها الجهات الإشرافية في مد جسور التعاون بين منظمات المجتمع المدني إلا أن هذا التعاون يفتقر إلى لغة الحوار البناء الذي يهدف إلى منح هذه المنظمات فرصا أكبر للمشاركة في وضع السياسات العامة وفي صنع القرار. (الحارثي، ٢٠١٠: ٥٨-٥٩)

المحور الرابع: وظائف المجتمع المدني

للمجتمع المدني مجموعة من الوظائف يمكن تحديدها فيما يلي:

١. تحقيق الديموقراطية: هناك قيم عديدة تحكم المجتمع المدني منها الشفافية والتسامح (قبول الآخر) والمبادرة والتطوعية (عبد المسيح، ١٩٩٣: ٤٤٣)، وهذه القيم هي جوهر الديمقراطية إذ يستحيل بناء مجتمع مدني دون توافر سليم لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع، ويستحيل بناء مجتمع مدني دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان وبخاصة حرية الاعتقاد والرأي والتجمع والتنظيم، ومن ثم فهو بمثابة بناء لتطوير ثقافة مدنية تعترف وتحترم القيم السابقة والتي هي جوهر الديمقراطية (قنديل، ٢٠٠٠: ٤٧).

٢. توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين: وهي تقوم بمد يد العون والمساعدة للمحتاجين مع تقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع.

٣. التنشئة الاجتماعية: ويقوم المجتمع المدني بوظيفة التنشئة الاجتماعية للمشاركين فيها ضمن معيارين هما الاعتماد المتبادل بين الجميع والثقة، وهما عنصران أساسيان في وجود رأس المال الاجتماعي اللازم للتعاون الفاعل (مايكل، فولي، ١٩٩٨: ١٩).

٤. الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق: وعلى رأس الحاجات الحاجة إلى الحماية والدفاع عن حقوق الإنسان ومنها حرية التعبير والتجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها أو الحق في معاملة متساوية أمام القانون وحرية التصويت والمشاركة في الحوار والنقاش العام حول القضايا العامة.

٥. الوساطة والتوفيق: فالمجتمع المدني يقوم بدور الوسيط

بين القادة والجماهير من خلال توفير قنوات الاتصال ونقل أهداف ورغبات الجماهير إلى الحكومة بطريقة سلمية، وبهذا تسعى في هذا الإطار إلى الحفاظ على وضعها وتحسينها واكتساب مكانة أفضل في المجتمع.

٦. التعبير والمشاركة الفردية والجماعية: فوجود المجتمع المدني ومؤسساته يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم وبطريقة سليمة (طماعه: ٢٠٠٨).

المحور الخامس: دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمع العماني

تعد إنجازات منظمات المجتمع المدني وحجم المشاركة فيها رمزا من رموز تقدم الأمم وازدهارها، فالأمة كلما ازدادت في التقدم والرقي، كلما ازداد انخراط مواطنيها في أعمال التطوع الخيري، كذلك فإن وجود منظمات المجتمع المدني أصبح في الوقت الحالي مطلبا من متطلبات الحياة المعاصرة التي أتت بها التنمية والتطور السريع في كافة المجالات.

إن تعقد الحياة الاجتماعية وتطور الظروف والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والتقنية المتسارعة تستدعي تضافر كافة جهود المجتمع الرسمية والشعبية لمواجهة هذا الواقع وهذه الأوضاع، ومن هنا تأتي أهمية وجود منظمات المجتمع المدني، وقد أثبتت التجارب أن بعض الأجهزة الرسمية لا تستطيع وحدها تحقيق كافة غايات وخطط ومشاريع التنمية دون مشاركة المنظمات المدنية التي يمكنها الإسهام بدور فاعل في عمليات التنمية نظرا لمرونتها وسرعة اتخاذ القرار فيها؛ ولهذا اعتنت الدول حديثا بهذا الجانب لمعالجة مشكلات العصر والتغلب على كثير من الظروف الطارئة، في منظومة من التحالف والتكاتف بين القطاع الحكومي والقطاع الأهلي.

وقد أصبح العمل الاجتماعي التطوعي في المجتمع العماني مؤهلاً في الوقت الحاضر لأن يكون الدعامة الأساسية للمشاركة الأهلية التي تتطلبها أية جهود تنموية تتوجه إلى الإنسان، خاصة وأن هذا العمل لا يشكل في أساسه ظاهرة جديدة على المجتمع العماني الذي عرفة منذ زمن بعيد، ومن جانب آخر أدت المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع العماني بعد قيام النهضة في عام ١٩٧٠م إلى تحول العمل الاجتماعي التطوعي من صيغته وأنماطه التقليدية إلى جمعيات ومؤسسات ذات طابع تنظيمي، بالتوافق مع الصيغ التقليدية من خلال ما يقدمه الميسورون للفئات المحتاجة بصورة فردية أو جماعية لأعضاء العشيرة أو القبيلة أو في إطار الجيرة، الذي كان متبعا، ولايزال، وخصوصاً مساعدة الغارمين، والمتزوجين، وحالات الوفاة، أو قد تتم هذه الرعاية بصيغة دينية من منطلق التعاون، والتكافل الاجتماعي، والمساواة بطرق منها: كأداء الزكاة، والنفقة، والوصية، والصدقة، والكفارة، والنذر، والوقف وما إلى ذلك (غواص، ٢٠٠٧) .

ويستمد المجتمع العماني مبادئ التكافل الاجتماعي التي ظهرت في شكل قيم وعادات وأعراف من الدين الإسلامي الحنيف وقد لعب المسجد والمجلس العام دورا كبيرا في تنظيم وإدارة أنشطة التكافل والرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني، كما لعب الانتماء القبلي دورا في ترسيخ قيم التكافل الاجتماعي فولاء الفرد للقبيلة كان دافعا قويا لتقديم المساعدة والعون لبقية أفراد قبيلته (الهاشمي، ٢٠٠٨: ١٤)

وقد اتسعت حدود منظمات المجتمع المدني في المجتمع العماني، فبعد أن كانت مركزة في محافظة مسقط وهي السمة الغالبة، بدأت هذه المنظمات في الامتداد لباقي محافظات السلطنة، مما يدل على حاجة المجتمع إليها، إذ إنها لم تنشأ في دول العالم إلا نتيجة لحاجة المجتمع الماسة لها، وكذلك نتيجة زيادة الوعي بوجه عام بأهمية المؤسسات الاجتماعية ودورها الفاعل في النهوض بالمجتمعات وتحسين المستوى المعيشي لأفرادها.

وقد بدأ يتنامى دور منظمات المجتمع المدني مع ازدياد الحاجة إلى مشاركة جهات إضافية في مهام وبرامج التنمية ولاسيما بعد تناقص دور الدولة وأجهزتها ومواردها في تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين؛ ولما كانت هذه الاحتياجات تمثل حقا من حقوقهم، وباتت تلبيتها ملحة وضرورية لتأمين الأمن الإنساني والاستقرار الاجتماعي، كان لابد من توسيع المجال أمام منظمات المجتمع المدني لتصبح "شريكا" في عملية التنمية للاستفادة من مواردها البشرية والمادية ومن الخبرات التي تكتنزها، ويمكن في هذا المجال الإشارة إلى الأدوار التي يمكن أن تؤديها منظمات المجتمع المدني على النحو التالي:

١. توفير الخدمات، وهي المهام التقليدية التي دأبت على القيام بها المنظمات غير الحكومية والأهلية منذ عقود والتي تتضمن الجمعيات والهيئات الخيرية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة، وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع المدني يتمتع بقدرات فنية وتقنية عالية تمكنه من توفير نوعية مقبولة من الخدمات، فضلا عن قدرته في الوصول إلى الفئات الأكثر حاجة ولاسيما في الأرياف والمناطق النائية.

٢. المساهمة في العملية التنموية من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية، وفي هذا المجال فإن منظمات المجتمع المدني لها دور في بناء القدرات وتنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الإستراتيجي وصياغة

البرامج التنموية وتنفيذها وتوسيع المشاركة الشعبية فيها.
٣. المساهمة في رسم السياسات والخطط العامة على المستويين الوطني والمحلي من خلال اقتراح البدائل والتفاوض عليها أو التأثير في السياسات العامة لإدراج هذه البدائل فيها.
٤. الرصد والمراقبة، إذ إن من حق منظمات المجتمع المدني الاطلاع والحصول على المعلومات وهو كذلك حق من حقوق المواطن، ويساهم هذا الحق في إتاحة الفرص أمام المجتمع للاطلاع على السياسات التنموية المقترحة وبالتالي الاطلاع على سبل تنفيذها وعلى نتائجها.
٥. تطوير الأطر القانونية ذات الشأن، حيث إن التنمية تستلزم إصدار مجموعة من القوانين التي تكفل هذا الحق وتحميه بالإضافة إلى القوانين التي تضمن شفافية المعلومات والحق في المشاركة، وبالتالي لا بد من إصدار القوانين التي تكفل هذا الحق وآليات تنفيذه للمساهمة في تحقيق التنمية، إضافة إلى التشريعات ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
٦. المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية والتصدي للانتهاكات التي تطال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد والأسر.
٧. الضغط من أجل الاعتراف بحقوق المواطنين وتأمينها، وللقيام بهذه المهام يستخدم المجتمع المدني الأدوات المتاحة والمعترف بها دوليا من قبل كافة الحكومات بما في ذلك العهود والاتفاقيات الدولية التي تكفل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى الحق في التنمية وحقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها.
وبما أن وزارة التنمية الاجتماعية هي الجهة الرئيسة التي تقوم بالإشراف على الجمعيات وقد دفعت الحاجة الملحة التي فرضها التطور التنموي في السلطنة إلى ضرورة وجود قانون جديد ينظم إدارة الجمعيات ذاتيا والإشراف عليها من قبل وزارة التنمية الاجتماعية وبذلك صدر قانون الجمعيات الأهلية بالمرسوم السلطاني ١٤\٢٠٠٠م (السعدي، ٢٠١٠: ٥٠)، وفي هذا السياق ينبغي على وزارة التنمية الاجتماعية في سلطنة عمان (العوفي، ٢٠١١ : ٢٥٠ - ٢٥١) القيام بما يلي:
١. على تذليل كافة العقبات والقيود القانونية والإدارية والمالية أمام العمل التطوعي عامة والجمعيات الأهلية خاصة من أجل تنشيط وتفعيل دورها في تعزيز ونشر ثقافة العمل التطوعي بين أفراد المجتمع باعتبار أن تلك الجمعيات تمثل حلقة وصل بين الحكومة والناس وعنصراً أساسياً ومكملا في نهوض السلطنة وتقدمها وتطورها.
٢. توعية المواطنين بأهمية العمل التطوعي للفرد والمجتمع، وعرض وتكريم نماذج مشرفة في العمل التطوعي مع إعطاء المتطوع أجرا رمزيا مقابل إنفاق الوقت، وبدل انتقالات حتى لا يشكل التطوع عبئا على الأفراد.
٣. تدريب القائمين على الأعمال التطوعية بأساليب جديدة تجتذب المتطوعين للمشاركة في العمل التطوعي.
٤. التخطيط والتنسيق الجيد(التشبيك) فيما يتعلق بأنشطة وبرامج الجمعيات أو بين الجمعيات والمؤسسات الأخرى بالمجتمع من ناحية، وكذلك التشبيك بين الجمعيات العمانية ونظيراتها في دول الخليج والوطن العربي من ناحية أخرى.
٥. وضع إستراتيجية إعلامية للجمعيات الأهلية لتعريف المجتمع بأنشطتها من خلال منسق إعلامي يعين بالجمعيات.
٦. تشجيع وتحفيز القطاع الخاص على رعاية برامج وأنشطة الجمعيات الأهلية.
٧. التوعية بكيفية المشاركة في العمل التطوعي، وذلك أن للمشاركة أساليب، ومجالات متعددة، ونظاماً يساعد على استثمار المشاركة.
٨. زيادة التمويل بما يساعد على تنظيم برامج وأنشطة داعمة وحافزة إلى المشاركة.
٩. التواصل مع المؤسسات التربوية لنشر أهمية ثقافة التطوع بين الناشئة والشباب بغرض غرس مفهوم العمل التطوعي بين طلبة المدارس والجامعات بالسلطنة.
١٠. وضع إستراتيجية تقويمية لبرامج وخطط الجمعيات في مجال ثقافة العمل التطوعي.

المحور السادس: معوقات منظمات المجتمع المدني في المجتمع العماني

تواجه منظمات المجتمع المدني في الوقت الحالي بعض المعوقات التي تحول دون تحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها، ويمكن للباحثان تصنيفها على النحو التالي:
أولا: معوقات راجعة إلى أهداف المنظمة:
١. عدم وضوح الأهداف والاتفاق عليها، وسيادة طابع الارتجالية في تحديدها، ووضع أهداف تعجز المؤسسة عن تحقيقها والتركيز على أهداف معينة وإهمال الأهداف الأخرى لخضوعها لاعتبارات شخصية.
٢. ضعف تراث المؤسسية والقيم الجماعية لدى الأفراد في المجتمع مما يؤثر في قدراتها في إعادة تحديد الأهداف وبناء الإستراتيجيات والسياسات وتدعيم الديمقراطية بالمشاركة.
٣. عدم توفر الإحصاءات والمعلومات الدقيقة مما ينجم عنه عدم التمكن من وضع أهداف واقعية وسياسة وطنية إنمائية شاملة يحدد من خلالها دور كل من الحكومة ومنظمات

المجتمع المدني والمنظمات الأهلية.

ثانيا: معوقات راجعة إلى الهيكل الإداري والتنظيمي:

١. عدم الفصل بين المصالح الشخصية والعامة، إذ يؤدي الاهتمام بالمصالح الشخصية على حساب المصالح العامة الى عجز المؤسسة عن تحقيق أهدافها (عبداللطيف، ٢٠٠٨ : ٤٤)

٢. القيادة الإدارية غير الفعالة، فمن الخطأ أن تكون القيادة في يد فرد أو عدة أفراد قلائل خشية تحول القيادة إلى سلطة متعسفة، ومن المفضل أن تكون القيادة جماعية تضم عددا من الأفراد يمثل كل منهم احتياجات أفراد المجتمع ويفضل أيضا أن تكون القيادة بصورة دورية.

٣. عدم وضع تصورات مستقبلية واضحة المعالم، إذ يؤثر ذلك في تحقيق المنظمة لأهدافها وعدم السعي إلى تطويرها بصورة دائمة ومستمرة.

٤. التحيز لفئات معينة مما يؤدي إلى توجيه خدمات المنظمة إلى أشخاص بعينهم على حساب الآخرين، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الروح المعنوية والإحباط في نفس الوقت.

٥. مشكلات تدني نسب العضوية ونسب المشاركة في اجتماعات الجمعيات العمومية ومجلس الإدارة، وبقاء أعضاء مجلس الإدارة في مراكزهم لسنوات طويلة مما يؤثر في التجديد والتطوير المستمر.

٦. افتقار مؤسسات المجتمع المدني داخليا، في كثير من الأحوال، للممارسات الديمقراطية والشفافية بين أفرادها، أو بين أعضاء الشبكات التي تحوي مؤسسات عدة، مما يقود الى غياب تقاليد العمل الديمقراطي الحقيقي.

٧. غياب روح العمل الفريقي داخل منظمات المجتمع المدني، إذ لا تزال عقلية الاعتماد على الفرد هي السمة الغالبة في أغلب المنظمات.

ثالثا: معوقات راجعة إلى التمويل والموارد المالية:

١. مشكلة التمويل، إذ تعاني منظمات المجتمع المدني ضعفا مستمرا في ميزانياتها، الأمر الذي يؤثر سلبيا في قدرتها في تحقيق أهدافها على الوجه المطلوب.

٢. غموض مصادر الدعم والتمويل المالي لمنظمات المجتمع المدني بسبب عدم التزام بعض هذه المنظمات بمعايير الشفافية والنزاهة والوضوح في كشف مصادر تمويلها وطريقة صرفها.

٣. اعتماد التمويل في منظمات المجتمع المدني في أغلب الأحوال على التبرعات والهبات والمساعدات التي يجود بها الخيرون والشركات والمؤسسات، وعدم السعي الحثيث لتكوين مشاريع تعتمد عليها تلك المنظمات في الإنفاق الدائم وغير المشروط على أنشطتها وبرامجها (عبد الرحمن، ٢٠٠٩ : ٢٧٦ - ٢٧٧)

٤. قلة الترشيد في استخدام الموارد، إذ تقوم بعض المنظمات بإنفاق مبالغ طائلة على الإعلانات (الكتيبات، المطبوعات، المطويات...إلخ)، وإن كانت هذه الجوانب مهمة للمنظمة إلا أن الإنفاق الشديد عليها يبيد الأموال التي تم جمعها، ويجعل المتبرعين يشككون في الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها.

٥. الإمكانات غير مستخدمة الاستخدام الأمثل، بالإضافة إلى عدم وجود مصادر متجددة للدخل.

رابعا: معوقات راجعة إلى لوائح ونظم العمل:

١. تعمل منظمات المجتمع المدني في ظل تشريعات تضعها الحكومة وتصبح واجبة الأداء والتنفيذ لهذه المنظمات ولا يجوز الخروج عنها، ورغم أن هذه التشريعات ترتب حقوقا وواجبات للأفراد والهيئات، إلا أنها- من جانب آخر- تشكل إطارا يقيد العمل داخل هذه المنظمات، إذ تشكل تأثيرا في أسلوب التنظيمات في أداء أعمالها لتحقيق أهدافها.

٢. عدم وضوح اللوائح للعاملين بالمنظمة، ويمكن تلافي الكثير من المشكلات التي تظهر في المنظمة إذا ما قام الأعضاء بمعرفة اللوائح والقوانين التي تسير عليها.

٣. عدم وجود درجة من المرونة في تنفيذ اللوائح، إذ إن بعض هذه المنظمات تعتمد على قوانين وتشريعات ثابتة وغير مرنة مما يؤدي إلى صعوبة تحقيقها لأهدافها(عبد الرحمن، ٢٠٠٩م: ٤٣٤)، ولكن بالرغم من مرونة التشريعات الاجتماعية الخاصة بتسيير العمل في منظمات المجتمع المدني، إلا أن بعض المنظمات ترى ضرورة أن تتغير هذه التشريعات بصورة مستمرة حتى تتواكب مع التغييرات الاجتماعية السريعة، والتي تتطلب استحداثًا مستمراً لأنماط الرعاية والخدمات الاجتماعية في المرحلة الراهنة والمستقبلية.

٤. عدم الجدية في تنفيذ اللوائح من قبل بعض العاملين في منظمات المجتمع المدني الأمر الذي يترتب عليه عدم الفاعلية في بلوغ الأهداف المبتغاة (صوفي، ٢٠٠٩م: ٨٣)

خامسا: معوقات راجعة إلى برامج المنظمة:

١. ضعف الوعي المجتمعي بأهمية النشاطات والبرامج والفعاليات والأعمال لمنظمات المجتمع المدني لحداثتها من جهة وعدم اكتراث واهتمام الحكومات لنشاطات وأعمال هذه المؤسسات في المجال الاجتماعي والثقافي والتربوي والرياضي

والإنساني والمرأة والطفل والشباب والعمال والطلاب والبيئة والنقابات والجمعيات والأندية من جهة أخرى.

٢. ضعف الاتجاه نحو التطوع إلى جانب غياب المعلومات والحاجة إلى توثيقها وصعوبة الحصول على المعلومات, بالإضافة إلى ضعف إمكانات وقدرات الكوادر العاملة في هذه المنظمات خصوصا المتطوعين (أبو النصر، ٢٠٠٧ : ٣٦٥)

٣. تكرار البرامج والمشروعات وعدم التجديد فيها مما يؤدي إلى انصراف الأعضاء وأفراد المجتمع عن المشاركة في هذه البرامج.

٤. ضعف التغطية الإعلامية لبرامج وأنشطة هذه المنظمات والتوثيق لها، وهو ما يتطلب درجة عالية من الإقناع بأهمية هذه المؤسسات للمجتمع على المدى القصير والبعيد، هذا الإقناع مصدره المؤمنون بدور هذه المنظمات من المنتسبين لها ومن المتلقين لفوائدها (الهاشمي، ٢٠٠٧ : ٢٢٠-٢٢٢)

سادسا: معوقات راجعة إلى التدريب:

١. عدم وضوح الهدف من التدريب بالدرجة الأولى، إذ إن وجود أهداف واضحة متكاملة للبرامج التدريبية يمثل أمرا في غاية الأهمية، فالتدريب ليس عملية ارتجالية وإنما خطة علمية منظمة.

٢. عدم ملاءمة البرنامج التدريبي للمتدربين، إذ إن ذلك قد يشعر العاملين بالاغتراب عن هذا البرنامج، ومن الضروري إذن أن يكون البرنامج التدريبي قادرا على مواجهة احتياجات تدريبية حقيقية وكذلك مواجهة عدم ملاءمة البرامج من الناحية الفنية (عدم ملاءمة مواد التدريب، أساليب التدريب، توقيت التدريب،...إلخ)

٣. عدم كفاءة المدربين نظرا لأن التدريب عملية فنية وعلمية، ومن ثم لا بد من توفير المدربين الأكفاء للقيام بالعملية التدريبية؛ لأن عدم وجودهم قد يكون عائقا أمام نجاح البرامج التدريبية. (كفاوين، ٢٠١٠ : ٢٨٧-٢٨٨)

٤. ضعف إدارة برامج التدريب، إذ إن عملية التدريب تحتاج إلى تخطيط وتنظيم ومتابعة وتقويم ومعرفة نقاط القوة والضعف لتجنب أي معوقات قد تواجه التدريب.

سابعا: معوقات راجعة إلى التنسيق والتشبيك:

١. الازدواج والثنائية في العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، إذ إن العلاقة بينهما تتسم بالإيجابية والسلبية في آن واحد، فتدخل الدولة إيجابيا يتمثل في التدعيم المالي والإشراف والمراقبة وإبعاد المستغلين وإصدار التشريعات المنظمة وتقديم وسائل الدعم المختلفة وتوفير وسائل الاتصال بالجماهير، وفي مقابل ذلك نجد عدم الثقة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والتقليل من شأنها في رسم سياسات الرعاية الاجتماعية والتنمية والنظر إليها باعتبارها مصدرا للقلق والإزعاج.

٢. ضعف وغياب التنسيق الواعي بين المجتمع المدني والدولة خصوصا في صنع وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية.

٣. ضعف التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني والشبكات الدولية والإقليمية ولا سيما المنظمات غير الحكومية بالأمم المتحدة.

٤. قلة أو غياب الدراسات المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني وتقييم عملهان وضعف التنسيق بين الجمعيات وضعف التشبيك مع المؤسسات الأخرى.

٥. ضعف الوعي بأهمية التنسيق بين المنظمات، وعدم توحيد الجهود في تقديم الخدمات، يؤدي في كثير من الأحيان إلى تشتت الجهود اللازمة لتحقيق الأهداف المبتغاة ويضعف الدور الفعال المرتقب للمنظمات غير الحكومية.

٦. عدم وجود جهاز ينسق بين تلك المؤسسات بعضها ببعض، وبين الأجهزة الحكومية.

ثامنا: معوقات راجعة إلى المجتمع المحيط بالمنظمة:

١. انخفاض المستوى الثقافي والاجتماعي لأفراد المجتمع، مما يؤثر سلبيا على المشاركة في المؤسسات والمنظمات المدنية، بالإضافة إلى قلة مشاركة العنصر النسائي في أعمال وبرامج منظمات المجتمع المدني.

٢. وجود نزاع بين أفراد المجتمع والمسئولين بمنظمات المجتمع المدني، مما يعوق تلك المنظمات عن تحقيق أهدافها.

٣. مشكلة غياب الدور الإعلامي الفعال تجاه منظمات المجتمع المدني، فعلى الرغم من نمو المؤسسات الإعلامية بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة، إلا أن البرامج والسياسات الإعلامية لهذه المنظمات لا تهتم كثيرا بمشكلات العمل الاجتماعي ومؤسساته المختلفة وتتجاهل الرسالة التي تؤديها ودورها الوظيفي في مواجهة المشكلات الاجتماعية.

٤. البيئة تفرض على المنظمة موارد مادية وتكنولوجية معينة، ويجب على المنظمة أن تخضع لقوانين والعرف واللغة السائدة في البيئة، كما أن مدى تقبل البيئة لعائد المنظمة يحدد بطريقة مباشرة فرصتها في الاستمرارية والتوسع والديمومة في المجتمع (حمزاوي ، السروجي،١٩٩٨ : ١٩٢)

المحور السابع: آليات تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية.

١. أن تلتزم منظمات المجتمع المدني بمبادئ التنمية، وأن

تسعى إلى توفير الديمقراطية والشفافية والمشاركة وذلك عبر تمكين الأعضاء العاملين لتكوين قيادات محلية قادرة على المشاركة بفاعلية في تنمية المجتمع.

٢. تعزيز العلاقات مع مختلف منظمات المجتمع المدني من أجل تحقيق تنمية أكثر عدالة وأكثر إشباعا لاحتياجات المواطنين.

٣. أن تركز على ضرورة تقوية مشاركة أفراد المجتمع كحق من حقوقهم وواجب من واجباتهم في نفس الوقت من منطلق أهمية دورهم في العمل العام وبناء المجتمع، وتعزيز دور المرأة وتمكينها، والاهتمام بالطفولة.

٤. أن تهتم منظمات المجتمع المدني بمعالجة قضايا وموضوعات مهمة ومحددة مثل (حماية البيئة، حقوق الإنسان، حقوق المرأة، قضايا التعليم والصحة، الطفولة ... إلخ).

٥. القيام بتنفيذ برامج قصيرة وطويلة المدى من أجل توعية المجتمع والعاملين في المنظمات غير الحكومية والتدريب على المشاركة الفاعلة في إدارة المجتمع.

٦. توفير نماذج رائدة في مجالات مكافحة الفقر والبطالة والأمية وتوفير فرص العمل، وإطلاق طاقات عمل ومبادرات المنظمات غير الحكومية بتحريرها من قيود البيروقراطية وتوجيه الاهتمام نحو دعمها بالخبرات والطاقات.

٧. اعتبار منظمات المجتمع المدني شريكا» أساسيا» مع الحكومة لمساعدتها على القيام بمسؤولياتها في رفع مستوى الخدمات وتوسيع نطاقها وفعاليتها وليس الحد من دورها.

بناء القدرات الداخلية لمنظمات المجتمع المدني والعمل على تطوير الممارسات المؤسسية ومشاركة الفئات المستهدفة في تحديد الاحتياجات، وإتاحة الفرصة لظهور عناصر جديدة في إدارة شئون المنظمات، والتأكيد على أهمية تداول وتجدد القيادات فيها.

٨. وضع الأسس السليمة لبناء الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة مما يسهل على منظمات المجتمع المدني القيام بدورها في ظل احترام الاستقلالية المؤسسية.

٩. اعتماد معايير واحدة، في التعامل مع منظمات المجتمع المدني، وتطوير أجواء الثقة المتبادلة.

١٠. تيسير تبادل وتفاعل الخبرات والتجارب مع منظمات المجتمع المدني وتهيئة المناخ لدور أكثر فعالية لها في عملها التنموي، وإتاحة الفرصة لمشاركة المرأة والشباب في العمل الإنمائي والدفاعي كمدخل للتنمية المتكاملة.

١١. تحديد الدور التكاملي لكل من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني واشتراك ممثلي المجتمعات المحلية والناس، وأصحاب الشأن عبر آليات تعزز المشاركة المجتمعية وتطور مفاهيم الديمقراطية يكون في أساسها توفير حقوق الإنسان في التعبير، الصحة، التعليم، العمل، السكن، الغذاء، البيئة، وتعزيز وتفعيل دور المرأة بهدف إشراكها في صنع القرار، وخلق فرص أمام الشباب، والتركيز على الفئات المهمشة اجتماعيا.

١٢. توسيع قاعدة العضوية في منظمات المجتمع المدني، وتعميق المشاركة والممارسة الديمقراطية كذلك.

١٣. وضع الآلية التنظيمية على مختلف المستويات لمشاركة منظمات المجتمع المدني في بلورة الخطط الوطنية التنموية، وكيفية وضعها حيز التنفيذ.

١٤. القيام بالدراسات والبحوث حول دور وإمكانات منظمات المجتمع المدني ومستوى القدرة على المشاركة مع الحكومة في عملية التنمية خصوصا في المناطق الريفية، واعتماد التجارب الناجحة لنماذج رائدة يحتذى بها في عملية الشراكة.

١٥. ضرورة وضوح الأهداف التي تسعى منظمات المجتمع المدني إلى تحقيقها سواء لأعضائها أو أفراد المجتمع المحيط بها، وكذلك الجمعيات الأخرى، ويجب أن توضع هذه الأهداف بناءً على احتياجات أفراد المجتمع؛ فكلما كانت نابعة من المجتمع كانت أكثر تحقيقا لطموحاته.

١٦. ضرورة تنوع الأهداف التي تسعى منظمات المجتمع المدني إلى تحقيقها، إذ يلاحظ أن احتياجات المواطنين تتنوع وتختلف، كما أن تحقيق الجمعيات لأهدافها مرهون بتحقيق التكامل في الخدمات وإشباع الاحتياجات الخاصة بأفراد المجتمع.

١٧. أن تتبادل منظمات المجتمع المدني السياسات وخطط وبرامج العمل، والخبرات والمعلومات، والإمكانيات.

١٨. يجب أن تهتم منظمات المجتمع المدني بالجوانب المرتبطة بالمبنى، ومجلس الإدارة، وعدم الدخول في صراع أو نزاع مع القيادات الطبيعية أو غير ذلك من القيادات بالمجتمع وإنما يكون العمل في إطار تكاملي وتعاوني.

١٩. الاهتمام بتوفير التمويل الذاتي لمنظمات المجتمع المدني؛ وذلك من خلال حث المتبرعين باستمرار لدعم أعمال المنظمة وأن يعرف المتبرع المصادر التي سوف تذهب إليها الأموال التي يتبرع بها، مع إشراك عدد من الأفراد الموثوق فيهم في عملية جمع المال وألا تقتصر العملية على مجلس الإدارة فقط.

٢٠. تنظيم برامج ومشروعات وحملات لعملية جمع المال مع الاهتمام بالدراسات المستقبلية وما تحتاج إليه المؤسسة من أموال في المستقبل، وضرورة تدريب المتطوعين على عمليات جمع المال، مع عدم إخفاء الحقائق عن المتبرعين وذلك بأن يكون هناك تقرير حساب سنوي يتضمن كل أنشطة المنظمة، وما تم الحصول عليه من تبرعات وأوجه الإنفاق.

٢١. ضرورة الاهتمام بتنمية المشاركة بين سكان المجتمع؛

وذلك باتباع الأسلوب الديمقراطي، والإعلان بطريقة مناسبة عن خدمات المنظمة وحث أفراد المجتمع على المشاركة في تحقيقها.

٢٢. تنشئة الأبناء تنشئة اجتماعية سليمة، وذلك من خلال قيام كل من الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام بدور منسق ومتكامل الجوانب في غرس قيم التضحية والإيثار ودور العمل الجماعي في نفوس الناشئة منذ مرحلة الطفولة، كما يتضمن هذا أيضاً مسؤولية وسائل الإعلام المختلفة لتؤدي دورًا أكبر في دعوة المواطنين إلى العمل التطوعي، والتعريف بمختلف أشكال النشاطات التطوعية التي تقوم بها المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

٢٣. تشجيع الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات والبحوث العلمية حول العمل الخيري مما يسهم في تحسين وتطوير العمل الاجتماعي التطوعي سواء أكان على مستوى الفرد أم الجماعة.

٢٤. تأهيل وتدريب قيادات منظمات المجتمع المدني لتمكنهم من تطبيق الأساليب الحديثة في الإدارة والقيادة وتطوير آلية العمل لتنفيذ الخطط والأهداف المرسومة، وإزالة العراقيل وتذليل الصعاب التي تحول دون مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني بالاشتراك مع الرجل من منطلق أن النساء شقائق الرجال، وأن المرأة نصف المجتمع ومربية الأجيال.

٢٥. تحديث وتطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بمؤسسات العمل الاجتماعي بما يكفل تقديم التسهيلات الملائمة والتخفيف من الإجراءات الإدارية الروتينية الخاصة بإنشاء مثل هذه المنظمات وتطويرها وتوسيعها.

٢٦. دراسة الاحتياجات التدريبية لمنظمات المجتمع المدني كأساس لتطويرها.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

أبو النصر، مدحت محمد (٢٠٠٧) مفهوم ومراحل وأخلاقيات مهنة التدريب بالمنظمات العربية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

الباز، شهيدة (٢٠٠٠) دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية، مجلة أفريقية عربية، مركز البحوث العربية بالقاهرة، المجلد الثالث.

توفيق، محمد نجيب (١٩٩٨) الخدمة الاجتماعية مع الأسرة والطفولة والمسنين، الكتاب الأول: مع الأسرة، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية.

ثابت، أحمد عبد الحميد (١٩٩٩) الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم، الطبعة الأولى، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر.

ثابت، أحمد عبد الحميد (٢٠٠٥) المجتمع المدني الصلاحية، المنهاجية وضرورة التطوير، القاهرة، جامعة القاهرة، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد السادس، العدد الرابع.

الجنحاني، الحبيب (١٩٩٩) المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، العدد الثالث، المجلد السابع والعشرون.

الحارثي، شمسة حمد (٢٠١٠) المجتمع المدني العماني: مفاهيم وتحليل اداري للجمعيات الأهلية، مسقط.

حمزاوي، رياض والسروجي، طلعت (١٩٩٨) إدارة منظمات الرعاية الاجتماعية دراسة لنموذج مجتمع الإمارات، دار القلم، دبي.

خليل، حامد (٢٠٠٠) الوطن العربي والمجتمع المدني، العدد الأول، مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية بجامعة دمشق.

السعدي، سيف بن ناصر (٢٠١٠) المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص ودورها في دعم الجمعيات الأهلية بسلطنة عمان، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة السلطان قابوس، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم الاجتماع والعمل الاجتماعي.

السنهورى، أحمد محمد (١٩٩٨) مداخل ونماذج ونظريات الممارسة المعاصرة للخدمة الاجتماعية(منظور الممارسة العامة)، الطبعة الثانية، القاهرة، دار النهضة العربية.

السيد، مصطفى كامل (١٩٩٧) مفهوم المجتمع المدني والتطور الديمقراطي في مصر، ورقة مقدمة إلى مؤتمر مستقبل التطور الديمقراطي، القاهرة، جماعة تنمية الديمقراطية.

صوفي، عبد الرحمن (٢٠٠٩) إدارة المؤسسات الاجتماعية ، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة.

صوفي، عبد الرحمن وآخرون (٢٠٠٩) المجتمع العماني المعاصر، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

طماعه، صنع الجليل (٢٠٠٨) جهود منظمات المجتمع المدني في تدعيم الحقوق السياسية للمرأة، القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

عبد الرحمن، عبدالله (٢٠٠٩) إدارة المؤسسات الاجتماعية بين الاتجاهات النظرية والممارسات الواقعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

عبد العال وآخرون، عبد الحليم رضا (١٩٨٦) مقدمة فى الخدمة الاجتماعية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

عبد العال، عبد الحليم رضا (١٩٩٠) الخدمة الاجتماعية المعاصرة، القاهرة، دار النهضة العربية.
عبد العال، عبد الحليم رضا (١٩٩٩) السياسة الاجتماعية) أيدولوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية)، القاهرة، الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
عبد الغفار شكر (٢٠٠٤) نشأة وتطور المجتمع المدني: مكوناته وإطاره التنظيمي، القاهرة، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٩٨٥.
عبد اللطيف، رشاد (٢٠٠٨) إدارة المؤسسات الاجتماعية في مهنة الخدمة الاجتماعية ، الطبعة الأولى ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.
عبد المسيح، سعيد (١٩٩٣) قيم المجتمع المدني، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، التقرير السنوي.
العوفي، ناصر بن محمد (٢٠١١) دور الجمعيات الأهلية في التنمية الثقافية، دراسة ميدانية لبعض الجمعيات الأهلية بمحافظة مسقط بسلطنة عمان، جامعة الدول العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
غليون، برهان (١٩٩٣) بناء المجتمع المدني العربي ودور العوامل الداخلية والخارجية في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت، مركز الوحدة العربية.
غواص، سعيد (٢٠٠٧) دور قيادات العمل التطوعي في تنمية المشاركة الأهلية، دراسة ميدانية على محافظة ظفار، رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.
قنديل، أماني (٢٠٠٠) المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، القاهرة، مطابع الأهرام.
قنديل، أماني (٢٠٠٢) المجتمع المدني العالمي، القاهرة، مركز الدراسات الإستراتيجية، الأهرام،.
قنديل، أماني (٢٠٠٤) تطوير مؤسسات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، دار نوبار، القاهرة.
كفاوين، أحمد (٢٠١٠) إدارة المؤسسات الاجتماعية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
مايكل وفولي (١٩٩٨) مفارقات المجتمع المدني، ترجمة أحمد إسماعيل علي، الكويت، العدد ٨٦، مجلة الثقافة العالمية.
المحروقي، محمد (٢٠٠٧) القيادة الإدارية في مؤسسات العمل الاجتماعي، دراسة تطبيقية على القيادات الإدارية العاملة بوزارة التنمية الاجتماعية في سلطنة عمان، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.
محمد صفي الدين خربوش (١٩٩٢) المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت، مركز الوحدة العربية، بحوث الندوة الفكرية.
مختار، عبد العزيز عبد الله (١٩٩٥) التخطيط لتنمية المجتمع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
موسى، محمود عبد اللطيف (٢٠٠٦) الدافعية للتدريب الإداري في ضوء التحديات العالمية والمحلية ، الطبعة الأولى، القاهرة، الدار العالمية للنشر والتوزيع.
الموقع الرسمي لوزارة التنمية الاجتماعية، dsom//:ptth. mo.vog
الهاشمي، سعيد (٢٠٠٨) واقع مؤسسات المجتمع المدني في سلطنة عمان الدوافع والمعوقات، ورقة عمل مقدمة للحوار في الحلقة النقاشية عن "مؤسسات المجتمع المدني بسلطنة عمان"، مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية، مسقط.
الهاشمي، سعيد،(٢٠٠٩) مؤسسات المجتمع المدني في سلطنة عمان الواقع والتحديات، مقال في مجلة نزوى.
وزارة الاقتصاد الوطني، سلطنة عمان (٢٠٠٣) تقرير التنمية البشرية الأول.
وزارة التنمية الاجتماعية، سلطنة عمان (٢٠٠٠) قانون الجمعيات الأهلية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٤\٢٠٠٠، دائرة الصناديق والجمعيات الخيرية.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Barker, Robert L(1987)The Social Work Dictionary, New York, N.A.S.W silver spring.
Bell, Winifred (1987) contemporary social welfare, second edition, New York, the Macmillan publishing company.
Dunkle, Ruth E (1981) Protective service for children, New York, Encyclopedia of Social work, vol (2), New York, National Association of social workers.
Federico, Ronald C (2003) social welfare in today world, New York, margay-hill publishing company.
Johnson, wayne (1995) basic concepts: social welfare, social work, and social services, in Wayne Johnson ET, al, the social services: an introduction, New York, peacock publishers.
Reid, Nelson (1995) Social Welfare History In: Richard L. Edwards, Encyclopedia of social work, vol. (1) New York, N.A.S.W.
Till, Jon van Building (2001), Social Capital And Growing Civil Society, ,N.Y, Open University.